المستخلص

عنوان البحث ((إصرار المحكمة على الحكم المنقوض – دراسة مقارنة)) ، قسم البحث فيه على ثلاثة فصول .

خصص الفصل الأول فيه الى بيان ماهية الإصرار ، الذي قُسم على مبحثين ، المبحث الأول تطرق الباحث به لمفهوم الإصرار ، وقد قُسم على مطلبين ، تناول الأول منهما تعريف الإصرار وتأصيله التاريخي ، والثاني ميز الباحث به الإصرار عما يشتبه به من أوضاع قانونية عن كل من الإصرار الملتبس ، وهو إصرار خفي يتمسك فيه القضاء بحكمه السابق لأسباب جديدة ، وعن إصرار الرأي المخالف . وتناول المبحث الثاني أنواع الإصرار وخصائصه ، وقد قسّمناه على مطلبين ، تناول الأول أنواع الإصرار المتمثلة بالإصرار الكلي والإصرار الجزئي ، فيما تناول الثاني خصائص الإصرار المتمثلة بمخالفة المحاكم العليا في الرأي وإعادة الحكم المنقوض مجددا .

وتناول البحث في الفصل الثاني نطاق الإصرار الذي قسم على مبحثين خُصص المبحث الأول لبيان نطاق الإصرار من جهة إصداره الذي قُسم على مطلبين ، عالج المطلب الأول المحاكم التي لها حق الإصرار المتمثلة بمحاكم الدرجة الأولى والثانية (محاكم الاستئناف) ، ودرس المطلب الثاني توسع نطاق الإصرار من حيث جهة إصداره ، وقد تناول بيان المحاكم التي ليس لها حق الإصرار وبيان موقف اللجان القضائية من نظام الإصرار ، وخصص المبحث الثاني لتناول نطاق الإصرار من حيث موضوعه ، الذي قسم على مطلبين ، تناول المطلب الأول الحكم القضائي وأنواعه ، وعالج المطلب الثاني المسائل القانونية وتوسع نطاق الإصرار الذي تناول بيان الإصرار في المسائل القانونية وتوسع نطاق الإصرار من حيث مسائله والتأثير المتبادل لمسائل الاجراءات في المسائل القانونية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لبيان إصرار محكمة الموضوع وآثاره الذي قسم على مبحثين ، تناول المبحث الأول إصرار محكمة الموضوع والذي قسم على مطلبين ، عالج المطلب الأول شروط الإصرار المتمثلة بوحدة الحكم والأسباب ووحدة أسباب الطعن وتناول المطلب الثاني إعمال المحكمة لحقها في الإصرار ، والذي تناول موضوع الإصرار لمرة واحدة ولإصرار المتكرر . وخصص المبحث الثاني لبيان آثار الإصرار الذي قسم على مطلبين ، تناول المطلب الأول آثار حق الإصرار المتمثلة بحرية المحكمة في الإصرار على الحكم المنقوض وجواز حق الطعن في حكم الإصرار ، وخصص المطلب الثاني لبيان آثار الطعن في حكم الإصرار ، الذي تناول بيان جهة الطعن في حكم الإصرار ودورها الرقابي فيه ، كما تناول حكم الإصرار وحق التصدي فيه.

وقد خلص البحث الى جملة من النتائج التي تمخضت عنه جملة من التوصيات . ومن نتائج البحث أن نظام الإصرار وليد نشوء محكمة عليا لنقض الأحكام ، وان نظام الإصرار ضرورة عملية وواقعية لتدارك الأخطاء التي ربما تصيب أحكام النقض في بعض الحالات ، إلا أن الملاحظ أن بعض المحاكم لا تلجأ الى استخدام ما خولها القانون في الإصرار على الحكم المنقوض مسارية لحكم النقض حتى

تكون بمنجى من نقض ثانٍ في أحكامها ، كما قد يواجه هذا النظام خطر العصيان لحكم النقض ولكن بأسباب جديدة ، كما توصل البحث الى نتائج أخرى عديدة ، وانتهى الى بعض التوصيات التي انبثقت من نتائج البحث ، والتي تدور ، في إطارها العام ، حول أهمية هذا النظام بالنسبة للمحاكم من الناحية الواقعية وتوسيع دائرة الاهتمام به من خلال استحداث نصوص قانونية تعالج مسائله المتعددة بما يحقق الهدف منه كنظام مهم لتحقيق العدالة في الأحكام القضائية.